

Distr.: General
31 December 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 15 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1518 (2003)

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1518 (2003)، الذي يتضمن سرداً للأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة خلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وقد أقرت اللجنة هذا التقرير، الذي يقدم وفقاً لمذكرة رئيس المجلس المؤرخة 29 آذار/مارس 1995 (S/1995/234).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على نص هذه الرسالة والتقرير المرفق بها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) سفين يورغنسن

رئيس لجنة مجلس الأمن

المنشأة عملاً بالقرار 1518 (2003)



تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1518 (2003)

[الأصل بالإنكليزية]

أولاً - مقدمة

- 1 - يغطي هذا التقرير المقدم من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1518 (2003) الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.
- 2 - وكان مكتب اللجنة مؤلفاً من سفين يورغنسن (إستونيا) رئيساً، وممثل النرويج نائباً للرئيس.

ثانياً - معلومات أساسية

- 3 - أنشأ مجلس الأمن اللجنة بموجب قراره 1518 (2003) وكلفها بمواصلة تحديد هوية الأفراد والكيانات الذين ينبغي تجميد أموالهم وأصولهم المالية الأخرى ومواردهم الاقتصادية وتحويلها إلى صندوق تنمية العراق، وفقاً للفترتين 19 و 23 من القرار 1483 (2003).
- 4 - وقرر مجلس الأمن، بموجب قراره 1546 (2004)، ألا يسري حظر توريد الأسلحة على الأسلحة أو الأعددة المتصلة بها اللازمة لحكومة العراق أو للقوة المتعددة الجنسيات لخدمة أغراض ذلك القرار. وأنهت فيما بعد ولاية القوة المتعددة الجنسيات.
- 5 - ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات الأساسية عن نظام الجزاءات في التقارير السنوية السابقة الصادرة عن اللجنة.

ثالثاً - موجز أنشطة اللجنة

- 6 - على الرغم من أن اللجنة لم تعقد أي اجتماعات في عام 2021، فقد واصلت النظر في المسائل ذات الصلة التي وجّه انتباهها إليها، واضطلعت بأعمالها عن طريق الإجراءات الخطية.
- 7 - ونظرت اللجنة في المسائل المتعلقة بقائمة الجزاءات (انظر الفرع الخامس).

رابعاً - الإعفاءات

- 8 - لا ترد في القرارات ذات الصلة بالموضوع أية أحكام تنص على الإعفاءات.

خامساً - قائمة الجزاءات

- 9 - ترد معايير تحديد الأفراد والكيانات الذين يخضعون لتجميد الأصول في الفقرة 23 من القرار 1483 (2003). ويتضمن الموقع الشبكي للجنة المبادئ التوجيهية المتعلقة بطلب إدراج الأسماء في القائمة ورفعها منها.
- 10 - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تلقت اللجنة 20 رسالة من مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة المنشأة عملاً بالقرار 1730 (2006)، بشأن ثلاثة عشر طلباً برفع أسماء تتعلق بأحد

عشر فرداً مدرجين في القائمة. وتخضع سبعة من تلك الطلبات حالياً لاستعراض تجريه الدولة التي طلبت إدراج الاسم و/أو دولة الجنسية، وفقاً للفقرتين 5 و 6 (ج) من مرفق قرار المجلس 1730 (2006).

11 - ورُفعت من القائمة في عام 2021 أسماء ما مجموعه 36 كياناً وأربعة أفراد عقب طلبات من دولة عضو.

12 - وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان مدرجاً في قائمة الجزاءات الخاصة باللجنة ما عدده 81 فرداً و 13 كياناً.

سادساً - الدعم الإداري والفني المقدم من الأمانة العامة

13 - قدمت شعبة شؤون مجلس الأمن الدعم الفني والإجرائي إلى رئيس اللجنة وأعضائها. وقُدّم أيضاً الدعم الاستشاري إلى الدول الأعضاء لتعزيز فهم نظام الجزاءات وتسهيل تنفيذ تدابير الجزاءات. وقُدّمت إلى الأعضاء الجدد في المجلس أيضاً إحاطات توجيهية لتعريفهم بمسائل محددة ذات صلة بنظام الجزاءات. واستكمالاً لتلك الإحاطات التوجيهية، نظمت الأمانة العامة على أساس تجريبي، في الفترة من 3 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر، دورة تدريبية مواضيعية للأعضاء الجدد في المجلس بشأن تصميم الجزاءات وتنفيذها ورصدها وتقييمها وتعديلها وإعادة تصميمها.

14 - وواصلت الأمانة العامة تحديث وتعهد القائمة الموحدة لجزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقوائم الجزاءات الخاصة باللجان باللغات الرسمية الست وأشكال عرضها الثلاثة. وعلاوةً على ذلك، أدخلت الأمانة العامة تحسينات على الاستخدام الفعال للقوائم وإمكانية الوصول إليها، فضلاً عن مواصلة تطوير نموذج البيانات بجميع اللغات الرسمية الست الذي وافقت عليه في عام 2011 اللجنة العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، على نحو ما طلبه المجلس في الفقرة 54 من القرار 2368 (2017). وفي كانون الأول/ديسمبر، عقدت الأمانة العامة اجتماعات غير رسمية مع الجهات المعنية لعرض هيكل نموذج البيانات الجديد للقائمة الموحدة وقوائم الجزاءات الخاصة باللجان قبل بدء العمل بالنموذج الجديد رسمياً.